الصباح الدولية
AL-SABAH
No. 4291 | الأربعاء | 9 ذي القعدة 1443 هـ | 8 يونيو 2022 م | السنة الخامسة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

هايوورد : التواصل وبناء الثقة أمران ضروريان لخفض تصعيد النزاع

الحكومة اليمنية: فتح الطرق بتعز الحد الأدنى من مطالبنا

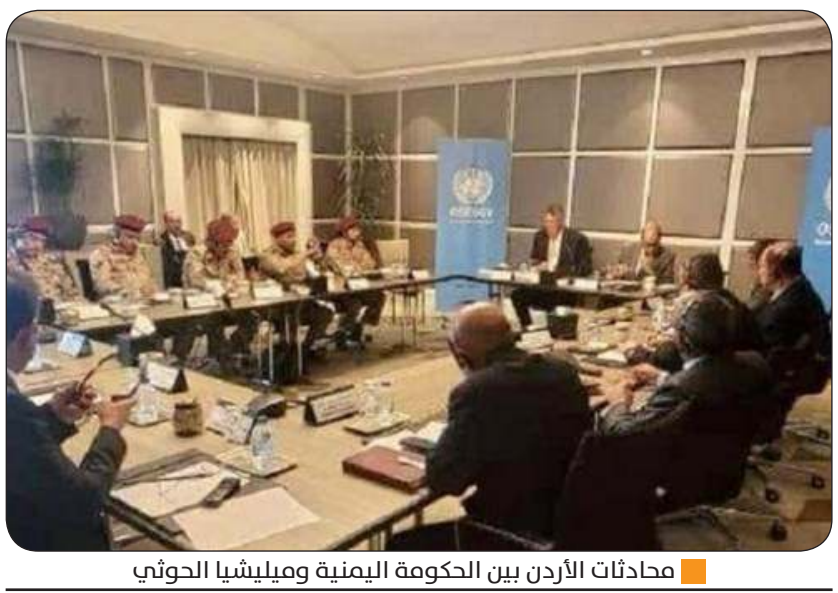
محادثات الأردن بين الحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي

«وكالات» : قال المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، مساء الإثنين، إنه قدم للحكومة اليمنية وجماعة ميليشيا الحوثي الإرهابية مقترحاً منقحاً لإعادة فتح الطرق تدريجياً في محافظة تعز (جنوب غربي البلاد).

وأوضح غروندبرغ في بيان له، أن النقاشات استؤنفت الأحد الماضي في العاصمة الأردنية عمان، مع وفدي الطرفين بغية التوصل إلى اتفاق حول فتح طرق في تعز ومحافظات أخرى وفق أحكام اتفاق الهدنة.

وأشار المبعوث الأممي إلى أنه «على ضوء النقاشات التي أجريت مع الطرفين، فإنه قدم للحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي مقترحاً منقحاً لإعادة فتح الطرق تدريجياً بما في ذلك آلية للتنفيذ وضمانات لسلامة المسافرين المدنيين».

ويدعو المقترح المنقح، وفقاً لبيان المبعوث لإعادة فتح الطرق، بما فيها خط رئيسي مؤدية إلى تعز ومنها، إضافة إلى طرق في محافظات أخرى بهدف رفع المعاناة عن المدنيين وتسهيل وصول السلع».

وأكد غروندبرغ أن المقترح يأخذ بعين الاعتبار مقترحات ومشاغل عبّر عنها الطرفان، بالإضافة إلى ملاحظات قدمها المجتمع المدني اليمني.

وأردف قائلاً: «هذه هي الخطوة الأولى في جهودنا الجماعية لرفع القيود عن حرية حركة اليمنيين من نساء ورجال وأطفال داخل البلاد، وتقع على الطرفين المسؤولية الأخلاقية والسياسية للتعامل بشكل جاد وعاجل مع مقترح الأمم المتحدة وإعطاء الأولوية لمصالح المدنيين والتوصل إلى نتائج مباشرة وملموسة لسكان تعز والشعب اليمني ككل».

وفي سياق آخر، أفاد مكتب المبعوث الأممي، بأن ممثلين عن الحوثيين والحكومة اتفقوا على إنشاء «غرفة عسكرية مشتركة»، لما وصفها بـ«معالجة الأحداث المثيرة للقلق».

وقال المكتب في بيان له، إن «الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العسكرية للأطراف في العاصمة الأردنية عمان، شارك فيه ممثلون عسكريون عن الحكومة اليمنية والحوثيين وقيادة القوات المشتركة للتحالف، وترأس الاجتماع المستشار العسكري للمبعوث الأممي العميد أنتوني هايوورد».

وأعلن البيان اتفاق اللجنة على إقامة غرفة للتنسيق المشترك لمعالجة أهم الأحداث المثيرة للقلق، والتطرق إليها خلال فترة زمنية مناسبة، بما في ذلك ترشيح مسؤولي اتصال لغرفة التنسيق خلال مدة أقصاها أسبوع، لضمان التواصل المنتظم.

وقال العميد هايوورد، «إن التواصل وبناء الثقة أمران ضروريان لخفض تصعيد النزاع في اليمن».. وأضاف «أظهرت الأطراف التزاماً بالحوار البناء، وبذل الجهود المتبادلة لخفض التصعيد رغم التحديات المستمرة، ما يؤكد رغبتها في التمسك بالهدنة، ورفع المعاناة عن المدنيين».

واتفقت لجنة التنسيق العسكرية أيضاً على عقد اجتماعات دورية شهرية لضمان استمرارية النقاشات على المستوى الاستراتيجي، حسب ما أفاد البيان.

وكان المبعوث الأممي، قد أعلن الخميس الماضي، عن تمديد الهدنة الإنسانية التي انطلقت في أول شهر أبريل الماضي برعاية الأمم المتحدة في البلاد التي تشهد صراعاً مسلحاً منذ نحو 8 سنوات، لشهرين إضافيين، وسط تبادل اتهامات بين طرفي الصراع بعرقلة تنفيذها.

من جهتها قال فريق التفاوض التابع للحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً أمس الثلاثاء، إن مقترح فتح الطرق بمحافظة تعز (جنوب غربي البلاد)، يمثل الحد الأدنى من مطالب أبناء المحافظة المحاصرة من قبل الحوثيين منذ سنوات.

وذكر الفريق الحكومي في بيان صحافي إن «الجهود المكثفة للمبعوث الأممي هانس جروندبرج وفريقه، أسفرت عن تقديم مقترح لفتح خمسة طرق في محافظة تعز وبعض المحافظات ضمنها طريق رئيسي، وهو ما يمثل الحد الأدنى من مطالب أبناء محافظة تعز ، على أن يتم تزمين فتح بقية الطرق خلال الأشهر القريبة القادمة».

وأضاف البيان «بعد أكثر من أسبوعين على انطلاق المفاوضات في العاصمة الأردنية عمّان، حول فتح طرق محافظة تعز، وفق نصوص الهدنة الأممية، و برغم أننا تقدمنا برؤيتنا بفتح طرق رئيسية ترفع معاناة الناس، وتخفف عنهم صعوبة الوصول وتقلل الكلفه الاقتصادية ، فقد أصر الطرف الآخر (الحوثيون) علي طرح طرق فرعية ترابية لا تحقق هدف رفع الحصار وتخفيف المعاناه».

وتابع: «بل أخذ يتصرف بشكل أحادي الجانب بغرض أن يفرض أمراً واقعاً لطرق لم يتم التوافق عليها وبعيدة عن المفاوضات مما أدى إلى توقف المفاوضات عند هذا الحد».

وعبر الفريق الحكومي عن أمله في» أن يقوم المبعوث الأممي بممارسة الضغوط اللازمة، و الإجراءات السريعة علي جماعة الحوثي لسرعة تنفيذ فتح الطرق الرئيسة، و ألا يسمح لها بالتلاعب واستهلاك وقت الهدنة الثانية، ودون أن يتم فتح الطرق الرئيسية في تعز وبقية المحافظات كما نص عليه الإتفاق الأممي، والذي يجب العمل به كحزمة واحدة، ودون انتقائية».

وناشد البيان المجتمع الدولي وسفراء الاتحاد الأوروبي و المبعوث الأمريكي بممارسة مزيد من الضغوط تجاه سرعة فتح الطرق الرئيسية في تعز وبقية المحافظات، وتحويل مقترح المبعوث الأممي بشأن فتح الطرق إلى واقع على الأرض « لأن كل يوم يمر دون فتح الطرق يمثل استمرارا للمعاناة الإنسانية لأبناء محافظة تعز».

وزير خارجية قطر: اتصالاتنا مع طهران ليست بديلاً عن محادثات فيينا

الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني

«وكالات» : قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن الدوحة تتحدث مع طهران وواشنطن من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة للعودة إلى مفاوضات فيينا.

وأكد وزير الخارجية القطري، لقناة الجزيرة، أن مباحثاته في واشنطن مع نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، تناولت عددا من القضايا الإقليمية والعالمية، من بينها إيران وأفغانستان، إضافة إلى القضية الفلسطينية وأزمتي الغذاء والطاقة في العالم.

وأوضح الوزير أن محادثات فيينا لم تسقط، وأن اتصالات قطر مع إيران ليست بديلاً عنها وإنما هي عامل مساعد، مشيراً إلى أنه ناقش مع بلينكن مفاوضات النووي الإيراني وأفق التوصل لاتفاق.

وأكد أن الدوحة تريد عودة الأطراف للاتفاق النووي لأنه يشكل ركيزة أساسية للأمن والسلم في المنطقة، منبّها إلى أن الاتفاق النووي سيفتح آفاقا لتعاون وحوار إقليمي أوسع مع إيران.

وفي شأن آخر، أشار الوزير إلى أن قطر تعمل مع الولايات المتحدة والشركاء الدوليين بهدف إعادة الاستقرار لسوق الطاقة العالمي، خاصة في مجال الغاز الطبيعي.

دول الخليج وواشنطن تدرج 16 اسماً في القائمة السوداء لمكافحة الإرهاب

«وكالات» : أدرجت الدول الأعضاء في مركز استهداف تمويل الإرهاب، التي تضم دول مجلس التعاون الست، والولايات المتحدة الأمريكية الإثنين، 16 اسماً 13 شخصاً، و3 كيانات، ضمن القائمة السوداء لمكافحة الإرهاب ونقلت وكالة الأنباء السعودية، أن الإدراج شمل لبنانياً وإيرانيين، لارتباطهم بفيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، وأفغانيا، لارتباطه بداعش في أفغانستان، و 3 سوريين لارتباطهم بداعش في سوريا، و 6 نيجيريين لعلاقاتهم ببوكو حرام في نيجيريا.

وشمل الإدراج شركة سورية تورطت في التعامل مع داعش والحرس الثوري الإيراني، إلى جانب سرايا الأشتر، وسرايا المختار البحرينيتين الموالين للحرس الثوري الإيراني.

الأمم المتحدة تحذر: ربع مليون مهددون بالجوع في الصومال

مسن صومالي أمام ماشية نافقة بسبب الجفاف

«وكالات» : قالت وكالات للأمم المتحدة إن قرابة ربع مليون شخص يواجهون الجوع في الصومال مع تفاقم الجفاف واقتراب أسعار الغذاء العالمية من مستويات قياسية مرتفعة.

وأضافت الوكالات أن الأمطار في الصومال كانت قليلة للموسم الرابع على التوالي، وأن خبراء الأرصاد الجوية قالوا إن معدل هطول الأمطار سيكون متوسطاً في الموسم المقبل في وقت لاحق من هذا العام، بينما يشهد العالم المزيد من التقلبات المناخية.

وفي الوقت ذاته، اقتربت أسعار الغذاء العالمية من مستويات قياسية في مارس حين عصفت الحرب الروسية الأوكرانية بأسواق الحبوب الأساسية، وزيوت الطعام.

ويواجه حوالي 213 ألف صومالي خطر الجوع، بما يزيد ثلاث مرات عن المستويات التي كانت متوقعة في أبريل وفق بيان لبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وأضافت الوكالات أن حوالي 7.1 ملايين صومالي، أو ما يقرب من نصف عدد السكان، يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، ما يعني أنهم بالكاد سيقدرون على الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاجونها، وربما يضطرون إلى بيع ما يملكون للبقاء على قيد الحياة.

وقال الخضر دلوم مدير برنامج الأغذية العالمي في الصومال: «حياة الفئات الأكثر ضعفاً معرضة بالفعل لخطر سوء التغذية والجوع، ولا يمكننا انتظار إعلان المجاعة حتى نتحرك».

وقالت الوكالات إن نحو 3 ملايين رأس ماشية نفقت في الصومال بسبب الجفاف منذ منتصف 2021.

وأضافت أن 18 في المئة فقط من خطة الأمم المتحدة للتعامل مع الأوضاع الإنسانية في 2022، مُولت، وأن الصومال يتنافس على التمويل، مع مناطق ساخنة أخرى حول العالم تشهد حالات طوارئ، مع انتشار انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وفي عام 2011، قتلت المجاعة ما يقدر بربع مليون شخص في الصومال.

ميقاتي يدعو إلى إبعاد ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية عن السجالات السياسية

رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

بيروت – «وكالات»: أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن «الدولة اللبنانية تتابع الاتصالات الدبلوماسية بشأن ملف ترسيم الحدود البحرية وما هو متوقع على صعيد مهمة الوسيط الأمريكي أموس هوكشتاين».

ونقلت «الوكالة الوطنية للإعلام»،أمس الثلاثاء، عن ميقاتي قوله إن «الدولة اللبنانية تتابع معطيات هذا الملف السيادي بامتياز، والذي تجري معالجته بالطرق الدبلوماسية للخروج بنتائج إيجابية، وتحرّك المفاوضات غير المباشرة مجدداً».

وشدد ميقاتي على «أهمية إبعاد هذا الملف عن السجالات الداخلية والحسابات السياسية، كونه يخص جميع اللبنانيين، ويحفظ حقوق لبنان في مياهه وثرواته الطبيعية واستقراره».

وكان نائب الأمين العام لحزب الله اللبناني نعيم قاسم هدد الاثنين باستخدام الضغط والردع، بما فيها القوة لحماية حقوق بلاده بشأن الغاز.

وكانت سفينة وحدة إنتاج الغاز الطبيعي المسال «انرجان باور» وصلت أول الأحد إلى حقل كاريش للغاز الطبيعي، الذي يبعد حوالي 80 كيلومترا عن السواحل الإسرائيلية، وذلك لبدء إنتاج الغاز لصالح إسرائيل في منطقة بحرية متنازع عليها مع لبنان.

وانطلقت محادثات بشأن ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في 2020 ، وجرى عقد عدة جولات بوساطة الولايات المتحدة واستضافة الأمم المتحدة، إلا أن العملية متعثرة منذ فترة.

كما طالب نواب «قوى التغيير» في لبنان، السلطة التنفيذية بتعديل المرسوم الذي يحدد مساحة المنطقة المتنازع عليها في الحدود البحرية الجنوبية بين لبنان وإسرائيل، واعتماد الخط 29 بدل الخط 23، تحت طائلة المساءلة، وإيداع المرسوم الأمم المتحدة.

وطلب المتحدث باسم «نواب قوى التغيير» النائب ملحم خلف، في مؤتمر صحافي في مجلس النواب اليوم الإثنين، من السلطة التنفيذية أن تعدل فوراً ودون إبطاء، المرسوم رقم 6433/2011 وفق مقترحات قيادة الجيش اللبناني، واعتماد الخط 29 لا الخط 23 المحدد اعتباطاً ودون سند قانوني.

وقال النائب خلف إنه في حال التقاعس سنقدم نواب قوى التغيير مع من يرغب من الزملاء النواب اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل القانون رقم 163 تاريخ 2011/8/18 لاعتماد الخط 29 خطاً رسمياً لتحديد الحدود الجنوبية للمناطق البحرية اللبنانية».

وهدد المتحدث بالمطالبة «بتأليف لجنة تحقيق برلمانية تدرس هذا الملف بكل تفاصيله باعتباره قضية استراتيجية كبرى تتعلق بالأمن الوطني اللبناني وحقوق لبنان الاستراتيجية والسيادية، على أن تقوم هذه اللجنة بوضع الجهات المعنية المرتكبة تحت المساءلة».

وطالب النائب خلف السلطة التنفيذية «بتوجيه كتاب إنذار للشركة إنرجيان اليونانية أو أي شركة أخرى قد تتعاقد مع العدو لاستخراج الغاز والنفط من ضمن المنطقة المشمولة بالخط 29، وتقديم شكوى ضد العدو الغاصب أمام مجلس الأمن بسبب إعطائه الإذن باستخراج النفط والغاز من حقل مشمول بالخط (29)، مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر».

وطالب السلطة التنفيذية «بتوجيه رسالة اعتراض ضد إسرائيل الى الأمين العام للأمم المتحدة على أن يتم تدوينها في سجلات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمم المتحدة وعلى موقعها الإلكتروني».

ودعا النائب خلف إلى وقفة تضامنية في الناقورة بعد قاعدة قوات حفظ السلام في لبنان يوم السبت 11 يونيو للمطالبة بالتعديل «تكريساً لحقوقنا الوطنية، على أن يرفع خلالها فقط العلم اللبناني».